الترجيح والتقويم عند تقي الدين الشمني (ت٨٧٢هـ) في كتابه المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، دراسة وصفية

م. م. محمد عيسى جعفر
أ. د. أحمد هاشم أحمد السامرائي
جامعة سامراء / كلية التربية / قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمدُ للهِ حمدًا كثيرًا يوازي نعمَهُ، ويُديمُ كرمَهُ، والصَّلاةُ والسَّلامُ على الرَّحمةِ الإلهيَّةِ، المبعوثِ بالرِّسالةِ، والمُنقذِ من الضَّلالةِحبينا ونبيّنا وشفيعِنا محمَّد، وعلى آلهِ الهادينَ الكرامَ الطَّيّبينَ، وصحبِهِ الصَّابرينَ العابدينَ النَّاصحينَ، وسلَّمَ تسليمًا كثيرًا. من المسلّم به أنّ تحقيق النّصوص وإحياءها خالية من شوائب السّقط والتّلف والتّحريف، وإظهارها بمظهر الكمال الّذي أراده المؤلّف من الموضوعات المهمّة، لأنّها تعيد شيئًا مخفيًّا للوجود، كيف لا يكون ذلك والتّحقيق يحفظ القديم ويضفي عليه المكمّلات الحديثة الّتي تأتي من توحيد نسخ المخطوط، وجمع ما سقط وتلف من بعض النّسخ، وإكمال النّسخة الأم، مع ما تحمله من مادّة علميّة يُنتفع بها، وتكون عوناً للمكتبة اللغويّة، ومكمّلًا يزيد من تماسكها، ويقوّي أدلّتها يجد المتصفّح لكتب التّراث نفائس علميّة تركها لنا علماء كبار أفنوا حياتهم في تحصيل العلم وتعليمه ونشره، فالمخطوطات الّتي ورثناها عن العلماء السّابقين –رحمَهم اللهُ– تحمل من علوم العربيّة الشّيء الكثير، وإعادتها إلى المكتبة العربيّة بالصّورة الّتي تستحقّها أمر مهمّ وضروري، لما تحمله من موضوعات وآراء متقدّمة وقيّمة. وقد تضمَّن بحثي ترجيحات وتقويماته الشُّمُنِّيّ الترجيح ، ووتلك الالفاظ ، والّتي منها: الأرجح والأكثر ، الصواب ،الاحسن، وظائفة في التقويم اللغوي (أنسب،أظهر) وفي ممصطلحات الرداءة (مردود، ممتنع، لايصلح) وفي مصطلحات التقويم العددي (الاكثر، كثير، الغالب، شاذ، قليل ، نادر) والحمدُ للهِ تعالى أوّلًا وآخرًا، وأفضلُ الصَّلاة، وأتمُّ التَّسليم على نبينا الكريم، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى قيام يوم الدِّين. الكلمات المفتاحيَّة: الترجيح، التقويم، مغني ابن هشام، دراسة وصفيَّة

- **كتاب المنصف من الكلام ومؤلّفه:**

١-**المنصف من الكلام:** اتفقت المصادر على أنّ لتقي الدّين الشّمنيّ كتاب في العربيّة، عنوانه: (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام)[١]، وسمّه السيوطي: (شرح المغني لابن هشام)[٢]وقال عنه السّخاوي: ((حاشية على المغني، لخصّها من حاشية الدماميني، وزاد عليها أشياء نفيسة))[٣]ومن الأمور المهمّة الّتي تُتمِّمُ التّحقيق، وتُسهم في اكتماله وإظهاره في أفضل صورة، نسبة المؤلَّف إلى صاحبه، فهذه العمليَّة تزيّن النّصَّ، وتبعد عنه المجهوليَّة، وتسلب منه الدِّقَّة، فالمادّة العلميَّة تعتمد على مؤلِّفها، الَّذي يرفع من شأنها، وما اختلاف الكلام في نسبة المؤلَّف إلَّا ضعف ينعكس على أهمّيته. وأمَّا الكتاب الّذي بين أيدينا فقد أجمعت المصادر الّتي ترجمت للشمنيّ على نسبته إليه[٤].

٢-**تقي الدِّين الشُّمُنِّيّ:**هو: أحمد بن محمد بن محمد بن حسن بن علي بن يحيى بن محمد بن خلف الله بن خليفة التقي، أبو العباس بن الكمال بن أبي عبد الله التميمي[٥]، الداري[٦]، القسنطيني[٧] الأصل، السكندري[٨] المولِد، القاهري[٩] المنشأ، المالكي[١٠]، ثمّ الحنفي[١١]، يُعرف بالشُّمُنِّي[١٢]ولد الشُّمُنِّيُّ بالإسكندريّة في العشرة الأخيرة من رمضان سنة إحدى وثمانمائة[١٣]، من أسرة عُرِفَ عنها حبُّ العلم والاشتغال به، وغلب عليها الطَّابع الدِّينيّ، فكانوا ممَّن اشهر لهم الأمر، وحُمِلَ التَّاريخُ على أن يذكرهم أو يسجِّل أخبارهم وكلَّ ما يتَّصل بهم، فكان جدهُ الأعلى محمد بن خلف الله بن خليفة الفقيه المفسِّر أحد المتصدرين بجامع عمرو بن العاص لإقراء الفقه والأصول، أمَّا والده ففقيه من علماء المالكيَّة، تولَّى التَّدريس بالجماليَّة، وصنَّف في علم الحديث[١٤]واعتنى به والدهُ منذ صغره، فأسمعه الكثير على شيوخ عصره، فعاش في وسط عُرِفَ عنه عنايته بالعلوم الدِّينيَّة والنَّحويَّة، فكان ذلك دافعًا للمتابعة والتَّحصيل والتَّفقّه فيها[١٥]توفّي الشُّمُنِّيُّ –رحمه الله تعالى– شرقي قلعة الجبل، قرب العشاء، ليلة الأحد، سابع وعشرين ذي الحجّة سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة[١٦]، وصلّى عليه من الغد عند باب محلِّ سكنه، وتأسَّف الناس على فقده، وخلف بعده ذكرين وأنثى من جارية[١٧].

ترجيحاته: لم يكن الشُّمنِّيُّ ناقلًا للآراء، عارضًا لها، بل نجده كثيرًا ما يوازن بينها، ثمَّ يرجِّح ما يراه الأقرب للصواب، ولم يكتفِ بذلك، بل يذكر العلَّة الَّتي دفعته لترجيح رأي على آخر.

-**ألفاظ التّرجيح:** هي الألفاظ الَّتي استعملها الشُّمنِّيُّ في كتابه، ليرجِّحَ مسألة على أخرى، سواء أكانت هذه المسألة نحويَّة، أو شاهدًا نحويًّا، أو غير ذلك، ومن الألفاظ الَّتي استعملها: (الأرجح، الأَوْلَى، الأكثر، الصّواب، الأحسن)، وبلغ عدد المواضع الَّتي ذُكِرَت فيه هذه الألفاظ (٧) سبعة مواضع، من ذلك:

- **الأرجح:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضع واحد، في بيان معنى (كلا)، في تعليقه على قول ابن هشام: ((**وقد تتعيَّن للردع أو الاستفتاح، نحو:** ﴿رَبِّ ٱرۡجِعُونِ ۝٩٩ لَعَلِّيٓ أَعۡمَلُ صَٰلِحٗا فِيمَا تَرَكۡتُۚ كَلَّآۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَاۖ﴾ **[سورة المؤمنون، من الآيتين: ٩٩-١٠٠]**))[١٨]، فقال: (((تتعيَّن)، بالمثناة الفوقيَّة، وفاعله ضمير (كلا)، باعتبار الكلمة لقوله قبل هذا، والأرجح حملها على الرَّدع، لأنَّه الغالب فيها))[١٩].

- **الأَوْلَى:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللف في موضع واحد، في حديثه عن (عسى)، في قول ابن هشام: ((**قولهم في المثل عسى الغوير أبؤسا كذا قالوا والصواب أنهما مما حذف فيه الخبر أي يكون أبؤسا وأكون صائما لأن في ذلك إبقاء لهما على الاستعمال الأصلي**))[٢٠]، فقال: ((الأولى أن يقول: أي: أن يكون أبؤسًا، وأن أكون صائمًا، لأنّ الأصل في خبر (عسى) أن يكون بـ(أن)))[٢١].
- **الأكثر:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضع واحد في تعليقه على مجيء (الفاء) للاستئناف في قول الشَّاعر[٢٢]:**أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَوَاءَ فَيَنْطِقُ** ((**أي: فهو ينطق، لأنَّها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لَنُصِبَ**))[٢٣]، فقال: ((في الشَّرح: لا نسلِّم صحَّة هذه الملازمة، فقد وقع الفعل مرفوعًا مع تحقّق السَّببيَّة، كما في قوله تعالى: ﴿**وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ**﴾ [سورة المرسلات: ٣٦] كما صرّح به بعضهم، لكن الأكثر مع السَّببيَّة النَّصب.وأقول: الملازمة في كلام المصنِّف إنَّما هي على الأكثر))[٢٤].
- **الصَّواب:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في (٣) ثلاثة مواضع في تعليقه على كلام ابن هشام: ((**وليس غير، بالفتح من غير تنوين على إضمار الاسم أيضًا وحذف المضاف إليه لفظًا ونيّة ثبوته**))[٢٥]، فقال: ((هكذا وقع في أكثر ما رأيناه من النُّسخ، والصَّواب أن يُقال: (وحذف المضاف إليه) كما وقع في بعضها، (حذف ونيّة) مجروران بالعطف على (إضمار الاسم)))[٢٦].
- الأحسن: استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللف في موضع واحد في تعليقه على شاهد ابن هشام: ﴿**يَوْمَ نَطْوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلْكُتُبِۚ كَمَا بَدَأْنَآ أَوَّلَ خَلْقٖ نُّعِيدُهُۥۚ وَعْدًا عَلَيْنَآۚ إِنَّا كُنَّا فَٰعِلِينَ**﴾[٢٧] [سورة الأنبياء، الآية: ١٠٤]، فقال: ((الأحسن أن تكون (ما) في هذا التَّركيب موصولًا حرفيًّا لا اسميًّا، ويكون المنصوب في (أنزلناه) لـ(الخلق) لا لـ(ما)، فيكون التَّشبيه للحدث الَّذي هو الإعادة بالحدث الَّذي هو البدء))[٢٨].

التَّقويم اللغوي: شاع في كتب التُّراث النَّحويّ مسألة التَّقويم، فنجدهم ينظرون إلى القاعدة النَّحويَّة أو الحكم النَّحويّ، فيقوِّمون كلام العرب، بالصّحة أو الجودة أو الرَّداءة، ويقوِّمونه بالكثرة أو القلَّة، وتضمَّن التَّقويم قسمين:

-أنواع التّقويم، وهي:

أ-مصطلحات التّقويم النّوعيّ: وجدنا في تحقيقنا أنَّ الشُّمنِّيَّ أورد مجموعة من المصطلحات الخاصَّة بالتَّقويم النَّوعيّ، وهي على قسمين:

١-مصطلحات الجودة: تضمّن كتاب الشّمنّيّ مجموعة من المصطلحات الدَّالة على الحكم الجيّد أو الأفضل، وهي: (أنسب، أظهر)، وقد ذُكِرَ هذان المصطلحان في موضعين، هما:

- **أنسب:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضع واحد، في تعليقه على شاهد ابن هشام[29]:

وما أُصاحِبُ من قَوْمٍ فأذْكُرَهم لم أَلْقَ بعدهم حيًّا فأخبرهم

فقال ابن هشام: ((**ولا يحسن حمل ذلك على ظاهره**))[30]، إذ قال: ((في بعض النُّسخ: ولا يحسن تخريج ذلك على أنَّه كقوله:**قَدْ بِتُّ إلى آخره** وهو أنسب لقوله: (وهذا كلُّه مخرج) ، وقوله: (وقد خَرَّجَ ابنُ مالك على هذا))[31].

- **أظهر:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضع واحد، في تعليقه على كلام ابن هشام: ((**وقوله: (قوما) إمّا بدل من (القنا)، لأنّ قومهما من سببهما، إذ معناه: تقاومهما، فحذفت الزوائد، فهو بدل اشتمال**))[٣٢]، فقال: ((في الشَّرح: ينبغي أن يقول: (لأنّ قومها من سببها)، بضمير المفرد المؤنّث عائدًا إلى (القناة)، إذ المراد أن يكون بين البدل والمبدل منه ملابسة بغير الجزئيّة والكليّة، ليكون بدل اشتمال كما أعربه، وهذا إنّما يناسبه أن يكون (قوم القناة) من سببها، لا كون مقاومة الرفيقين من سببهماوأقول: مراد المصنّف: أنّ تقاوم الرفيقين من سبب قناتيهما، ففي عبارته حذف مضاف دلّ عليه كون تقاومهما ناشئًا من تعاطيهما القنا، الذي هو تضاربهم بها، وإذا كان تقاومهما من سبب قناتيهما كان بين تقاومهما، والقناة ملابسة، ولو قال: لأنّ قومهما من سببهما لكان أولى وأظهر))[33].

٢-مصطلحات الرّداءة: وجدنا في كتاب الشُّمنِّيّ بعض المصطلحات الدَّالة على الحكم الرَّديء، وغير الجيّد، وهي: (مردود، ممنوع، ممتنع، لا يصحُّ، وَهْم)، إذ بلغ عدد المواضع الّتي ذُكِرتْ فيه هذه المصطلحات (٦) ستة مواضع، وهي:

- **مردود:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضع واحد في تعليقه على كلام ابن هشام: ((**(قد)، على وجهين، حرفيّة وستأتي، واسميّة وهي على وجهين، اسم فعل وسيأتي، واسم مرادف لـ(حسب)، وهذه تستعمل على وجهين، مبنيّة، وهو الغالب، لشبهها بـ(قد) الحرفيّة في لفظها، ولكثير من الحروف في وضعها**))[٣٤]، فقال: ((يحتمل أن يريد أنَّ مجموع الأمرين علّة تامّة لبناء (قد)، وأن يريد أنَّ كلَّ واحد منهما علّة لبنائهاوفي الشَّرح: وليس شبهها بـ(قد) الحرفيّة في اللفظ موجبًا لبنائها، لابدَّ أن يُضاف إلى الشَّبه اللفظيّ الشَّبهُ المعنويّ، وهو منتفٍ هنا، بدليل أنّ (إلى) المرادف للنعمة معرب مع مشابهته لـ(إلى) الحرفيّة في اللفظ. وأقول: المشابهة لـ(قد) في لفظها مشابهة لها في وضعها، وهو كونها على حرفين، والمشابهة لحرف في وضعه علّة تامّة للبناء، وما ذكره من مشابهة (إلى) بمعنى النعمة لـ(إلى) الحرفيّة مردود بأنّه لا مشابهة

بينهما في اللفظ، لأنّ (إلى) الاسميّة منوّنة بخلاف (إلى) الحرفيّة، ولو سلّم فمشابهة (إلى) الاسميّة لـ(إلى) الحرفيّة مشابهة لفظيّة غير وضعيّة، لكونها على ثلاثة أحرف، ومشابهة (قد) الاسميّة لـ(قد) الحرفيّة مشابهة لفظيّة وضعيّة، لكونها على حرفين، والمشابهة الثانية علّة تامّة للبناء دون الأولى، وقد صرّح غير واحد بأنّ شبه الاسم للحرف في الوضع أن يكون الاسم على حرف أو حرفين))[٣٥].

- **ممتنع:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضعين، من ذلك ما ذكره في تعليقه على كلام ابن هشام في قوله تعالى: ﴿تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ [سورة الفجر، من الآية: ٦، وسورة الفيل، من الآية: ١]: ((**إذ المعنى أيُّ فعلٍ فعلَ ربُّك، ولا يتَّجه فيه أن يكون حالًا من الفاعل**))[٣٦]، فقال: ((لأنَّ في ذلك وصفه تعالى بالكيفيَّة، وهو ممتنع))[٣٧].
- **لا يصحُّ:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في (٣) ثلاثة مواضع، من ذلك في تعليقه على (الفاء): ((**والثَّاني من أوجه (الفاء): أن تكون رابطة للجواب، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا**))[٣٨]، فقال: ((لا يُقال: الجزاء إذا كان مضارعًا مثبتًا مجردًا عن حرف استقبال أو مضارعًا منفيًا بـ(**لا**) يصلح للشرط، وتكون (**الفاء**) فيه رابطة، فلا يصحُّ قوله، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطًا، إلّا أن يريد الربط على سبيل الوجوب، لأنَّ الربط في الصورتين المذكورتين على سبيل الجواز، لأنَّا نقول المضارع المثبت داخل في الجملة الاسمية بناءً على مذهب سيبويه، أنَّه حينئذٍ خبر مبتدأ محذوف، وسيذكر ذلك المصنف، والمضارع المقرون بـ(لا) داخل في الفعل المقرون بحرف استقبال، بناءً على ما ذكر ابن الحاجب من أنَّ المضارع المقرون بـ(لا) تدخل (الفاء) عليه إذا كانت (لا) فيه لنفي الاستقبال، ولا تدخل عليه إذا كانت لمجرَّد النفي، وكلّ من الجملة الاسميّة والمضارع المقرون بحرف استقبال لا يصلح لأن يكون شرطًا))[٣٩].

ب-مصطلحات التّقويم العدديّ، وهي المصطلحات القائمة على الكثرة والقلّة، ويقسم التَّقويم العددي على قسمين:

١-مصطلحات الكثرة: تضمّن كتاب الشّمنّيّ مجموعة من المصطلحات الخاصّة بالكثرة، وهي: (كثيرًا، الأكثر، الغالب)، وبلغ عدد المواضع الّتي ذُكِرَتْ فيها هذه المصطلحات (٧) سبعة مواضع، وهي:

- **الأكثر:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في (٣) ثلاثة مواضع، منها ما ورد في تعليقه على كلام ابن هشام في مجيء (الفاء) للاستئناف: ((**أي: فهو ينطق، لأنّها لو كانت للعطف لجزم ما بعدها، ولو كانت للسببية لَنُصِبَ**))[٤٠]، فقال: ((في الشّرح: لا نسلِّم صحَّة هذه الملازمة، فقد وقع الفعل مرفوعًا مع تحقّق السببية، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [سورة المرسلات: ٣٦] كما صرّح به بعضهم، لكن الأكثر مع السَّببيَّة النَّصب وأقول: الملازمة في كلام المصنِّف إنَّما هي على الأكثر))[٤١].
- **كثير:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في (٣) ثلاثة مواضع، من ذلك ما أورده في تعليقه على كلام ابن هشام في إعراب (غير) في قول الشّاعر[٤٢]:

غَيْرُ مأسُوفٍ على زَمَنٍ يَنْقَضِي بالهَمِّ والحَزَنِ

فقد قال ابن هشام: ((**والثَّالث: أنّه خبر لمحذوف، و(مأسوف) مصدر جاء على مفعول، كـ(المعسور والميسور)، والمراد به اسم الفاعل، والمعنى: أنا غير آسف على زمن هذه صفته، قاله ابن الخشاب، وهو ظاهر التعسّف**))[٤٣]، فقال الشُّمنِّيُّ: ((في الشرح: يعني أنّ ارتكابه خارج عن طريق العرب المسلوك، وأنا أقول: إن ثبت بطريق معتبر مجيءُ هذا المصدر المعيّن في كلامهم، فلا نزاع في قبوله ولا تعسّف، إذ ليس في ذلك إلّا حذف المبتدأ لقرينة، وهو كثير مقيس، وجُعِلَ المصدرُ بمعنى اسم الفاعل، وهو مسموع كثير، كـ(زَيدٌ عَدْلٌ)، وإن لم يثبت عن العرب استعمالُ (مأسوف) مصدرًا، فهذا الإعراب غير مقبول، انتهى ما في الشَّرح.وأقول: مراده بالتعسّف كثرة الاعتبار ومخالفة الظاهر، كحذف المبتدأ فيما نحن فيه، وجعل (مأسوف) مصدرًا، ثمّ جعله بمعنى اسم الفاعل، وكثيرًا ما يستعمل التعسّف في ذلك))[٤٤].
- **الغالب:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضع واحد، في تعليقه على (كلّا): ((**وقد تتعيَّن للردع أو الاستفتاح**))[٤٥]، فقال: (((تتعيّن)، بالمثنَّاة الفوقيّة، وفاعله ضمير (**كلّا**)، باعتبار الكلمة لقوله قبل هذا، والأرجح حملها على الرَّدع، لأنَّه الغالب فيها))[٤٦].

٢-مصطلحات القلّة: تضمّن كتاب الشّمنّيّ مجموعة من المصطلحات الخاصّة بالقلّة، وهي: (شاذ، قليل، النّادر)، وبلغ عدد المواضع الّتي ذُكِرَتْ فيها هذه المصطلحات (٣) ثلاثة مواضع، وهي:

- **شاذ:** استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضع واحد في تعليقه على كلام ابن هشام في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾: ((**ولأنَّ (إلى) متعلِّقة بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدِّم عليه، ولأنَّ الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنَّما هي منصوبة بما بعدها على الحال، وفعل النّظر معلّق بها، وهي وما بعدها بدل من الإبل، بدل اشتمال**))[٤٧]، فقال: ((في الشَّرح: إذا كانت الجملة من (كيف وما بعدها) بدلًا من الإبل، و(الإبل): مجرور بـ(إلى)، وقد تقرّر أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدّل منه، أو نظيره على الخلاف، فقد لزم تعليق حرف الجرّ عن العمل ضرورة، وهو باطل.وأقول: يمكن الجواب عن هذا بأنّه يغتفر في الشيء إذا كان تابعًا،

ما لا يغتفر فيه إذا لم يكن كذلك، وبهذا يمكن أن يُجاب عن قول المصنّف، لأنّ دخول الجارِّ على (كيف) شاذّ، بأن يُقال: أنّ ذلك في الدّخول بالإصالة، وهذا بالتّبعيّة، وعن قوله: (فليلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدّم)، بأن يُقال: هذا الاستفهام تابع، ويغتفر في التّابع ما لا يغتفر في المتبوع))[48].

- **قليل**: استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضع واحد في تعليقه على كلام ابن هشام: ((**وأمّا قول بعضهم في: ﴿أَلَمْ يَرَوْاْ كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ أُبدِلَتْ (أن) وصلتها من (كم)، فمردود بأنَّ عامل البدل هو عامل المبدَّل منه، فإن قدِّر عامل المبدَّل من (يروا) فـ(كم) لها الصدر، فلا يعمل فيها ما قبلها، وإن قدِّر (أهلكنا)، فلا تسلّط له في المعنى على البدل**))[49]، فقال: ((في الشَّرح: إذ لا معنى لقولك: (أهلكنا أنَّهم إليهم لا يرجعون)، والاعتراض مبنيٌّ على حرف واحد، وهو أنَّ كلمة (كم) بمفردها هي المبدّل منه، وإذا كان مراد هذا القائل: أنَّ المبدّل منه هو جملة ﴿**كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّنَ ٱلْقُرُونِ**﴾ [سورة طه، من الآية: ١٢٨] لا (كم) وحدها طاح الاعتراض، وغاية ما في الأمر أنّه عبّر عن (الكلّ) بـ(الجزء)، الذي هو صدر معتنى به، والقرينة عدم استقامة الكلام على إرادة هذا الجزء بعينه. وأقول: يلزم على هذا إبدال المفرد من الجملة، لأنَّ (أن) مع (صلتها): مفرد، ولم يذكر هذا النوع في أقسام البدل، وإنّما ذكر عكسه، وأنّه قليل كقوله:

إلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالمَدِينَةِ حَاجَةً وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيفَ يَلتَقِيَانِ؟[50]

فأبدل (كيف يلتقيان) من (حاجة وأخرى)))[51].

- **نادر**: استعمل الشُّمنِّيُّ هذا اللفظ في موضع واحد في تعليقه على كلام ابن هشام في قوله تعالى: ﴿**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ**﴾: ((**ولأنَّ (إلى) متعلِّقة بما قبلها، فيلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدِّم عليه، ولأنَّ الجملة التي بعدها تصير حينئذٍ غير مرتبطة، وإنَّما هي منصوبة بما بعدها على الحال**))[52]، فقال: ((في الشَّرح: إذا كانت الجملة من (كيف وما بعدها) بدلًا من الإبل، و(الإبل): مجرور بـ(إلى)، وقد تقرّر أنّ العامل في البدل هو العامل في المبدّل منه، أو نظيره على الخلاف، فقد لزم تعليق حرف الجرّ عن العمل ضرورة، وهو باطل.وأقول: يمكن الجواب عن هذا بأنّه يغتفر في الشيء إذا كان تابعًا، ما لا يغتفر فيه إذا لم يكن كذلك، وبهذا يمكن أن يُجاب عن قول المصنّف، لأنّ دخول الجارِّ على (كيف) شاذّ، بأن يُقال: أنّ ذلك في الدخول بالإصالة، وهذا بالتبعيّة، وعن قوله: (فليلزم أن يعمل في الاستفهام فعل متقدّم)، بأن يُقال: هذا الاستفهام تابع، ويغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع. ثمّ في الشرح: والذي ينبغي أن يُقال: إنّ (كيف) ليست في الآية للاستفهام، وأنّها مضافة للجملة بعدها، كما في قول بعض العرب: (انظر إلى كيف يصنع)، أو يُقال: هي للاستفهام، والجملة بدل من مجموع الجارِّ والمجرور، باعتبار المحلّ، ولا يخفى أنّ (نظر) يتعدّى بنفسه تارة، وبالحرف أخرى، فيتعدّى بالحرف إلى (الإبل)، وبنفسه إلى البدل، فهو عامل في محلّ الجملة نصبًا، والعامل معلّق عن العمل فيها، لأجل الاستفهام.وأقول: يلزم على الأوّل تخريج القرآن على القليل النادر الذي لم يحكه إلّا قطرب عن بعض العرب، ويلزم على الثاني أن يكون الفعل الواحد في الاطلاق الواحد متعدّيًا بنفسه وغير متعدٍّ بنفسه))[53].

الخاتمة

الحمدُ لله الَّذي يسَّر لي طريق البحث، ووزالت بلطفه الصُّعوبات، والصَّلاة والسَّلام على نبيّنا وحبيب قلوبنا محمَّد (صلَّى الله عليه وآله وسلَّم)، وعلى آله وصحبه ومن تبعه وسلَّم. بعد أن عرضنا الترجيحات الشُّمنِّيُّ وتقويماته ، والالفاظ التي استعملها توصلنا الى التالي:

١- أورد الشمني الكثير من الترجيحات النحوية وغير النحوية، وهذا يدل على سعة اطلاعه ومعلوماته..

٢- أورد الشمني الكثير من التقويمات العددية والنوعية، مستعملا لذلك ألفاظا عديدة.

٣- هذه الترجيحات والتقويمات تدل على إلمام كبير ومعرفة كبيرة في المسائل اللغوية، النحوية منها وغير النحوية.

هوامش البحث

---

[1] ينظر: المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي، أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، حققه ووضع حواشيه: د. محمد محمد أمين، تقديم: د. سعيد عبد الفتاح عاشور، الهيأة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٤م، ٢ / ١٠٤، والضوء اللامع لأهل القرن التاسع، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي (٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ٢ / ١٧٥، وسلّم الوصول إلى طبقات الفحول، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بكاتب جلبي، وبحاجي خليفة (ت ١٠٦٧ هـ)، تحقيق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد

الفهارس: صلاح الدين أويغور، مكتبة إرسيكا، إستانبول، تركيا، ٢٠١٠م، ١ / ٢٢٩، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع، أدوارد فنديك، مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي، ط٢/ ١٤٠٩هـ، ٣٠٧، وهدية العارفين أسماء المؤلّفين وآثار المصنّفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (١٣٩٩هـ)، وكالة المعارف الجليلة، ودار إحياء التّراث العربي، بيروت، لبنان، ط١ / ١٩٥١م، ١ / ١٣٣.

(٢) ينظر: وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا، ١ / ٣٧٧.

(٣) الضوء اللامع ٢ / ١٧٥.

(٤) ينظر: المنهل الصافي ٢ / ١٠٤، والضوء اللامع ٢ / ١٧٥، وسلّم الوصول إلى طبقات الفحول ١ / ٢٢٩، وبغية الوعاة ١ / ٣٧٧، واكتفاء القنوع بما هو مطبوع ٣٠٧، وهدية العارفين ١ / ١٣٣.

(٥) نسبة إلى بني تميم، القبيلة العربيّة المعروفة. ينظر: حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، عبد الرحمن بن أبي بكر بن جلال الدين السيوطي (٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط١ / ١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧م، ١ / ٣٩٣، والبدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط١، ١ / ١١٩.

(٦) ينظر: حسن المحاضرة ١ / ٣٩٣.

(٧) نسبة إلى موطن أسرته، بلدة (شمرة)، بولاية قَسَنْطِينة، من أرض الجزائر. ينظر: تاريخ الجزائر العام، عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، دار مكتبة الحياة، الجزائر، ط٢/ ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م، ٢ / ٢١٨. وهي في الجهة الشِّماليَّة الشَّرقيَّة من دولة الجزائر.

(٨) نسبة إلى مدينة الإسكندريَّة، المعروفة في مصر. ينظر: الضوء اللامع ٢ / ١٧٤.

(٩) نسبة إلى مدينة القاهرة، المعروفة في مصر. ينظر: ينظر: بغية الوعاة ١ / ٣٧٥.

(١٠) نسبة إلى مذهب والده. ينظر: حسن المحاضرة ٨٤.

(١١) ينظر: بغية الوعاة ١ / ٣٧٥، وسلّم الوصول إلى طبقات الفحول ١ / ٢٢٨.

(١٢) نسبة إلى (شُمُنَّ – شُمُنَّة)، بضمِّ المعجمة والميم، ثمّ نون مشدّدة: نسبة لمزرعة ببعض بلاد المغرب أو لقرية، وقيل: مزرعة ظاهر قَسَنْطِينة أو اسم قبيلة. ينظر: الضوء اللامع ٢ / ١٧٤، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ومعه التعليقات السنية على الفوائد البهية، أبو الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عني بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: السيد أبو فراس محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، مصر، ط١ / ١٣٢٤هـ، ٣٨-٣٩، وجهود تقي الدين الشُّمُنِي (ت ٨٧٢هـ) في علوم الحديث من خلال كتابه العالي الرتبة في شرح نظم النخبة، الدكتور حامد علي عامر، بحث منشور في مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بسوهاج، العدد/ ٢٧، ٢٠٢١، جامعة الأزهر الشريف، الزقازيق، مصر، ١٣٩٦.

(١٣) ينظر: المنهل الصافي ٢ / ١٠٠، والضوء اللامع ٢ / ١٧٤، وبغية الوعاة ١ / ٣٧٥، وحسن المحاضرة ١ / ٣٩٤.

(١٤) ينظر: المنهل الصافي ٢ / ١٠٠، وحجج الانتصار النَّحويّ في كتاب المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشمُنّيّ(٨٨٧هـ)، أطروحة دكتوراه قدمتها: لقاء غفوري نادر إلى مجلس كلية التربية، اللغة العربية، جامعة سامراء، إشراف: الأستاذ الدكتور أحمد هاشم السامرائي، ١٤٤٣هـ-٢٠٢١م، ١١.

(١٥) ينظر: ابن هشام النحوي، بيئته، فكره، مؤلفاته، منهجه ومكانته العلمية، د. سامي عوض، دار طلاس، دمشق، ط١ / ١٩٨٧م، ٢٣٢.

(١٦) ينظر: حسن المحاضرة ١ / ٣٩٤.

(١٧) ينظر: الضوء اللامع ٢ / ١٧٨.

(١٨) مغني اللبيب ٣ / ٦٧.

(١٩) النص المحقق [٧٣و].

(٢٠) مغني اللبيب ٢ / ٤٢٢.

(٢١) النص المحقق [٦٢ظ].

(٢٢) صدر بيت من (الطويل) لجميل بثينة في: ديوانه ٣٣.

(٢٣) مغني اللبيب ٢ / ٥١٠.

(٢٤) النص المحقق [٦٧ظ].

(٢٥) مغني اللبيب ٢ / ٤٥٤.

(٢٦) النص المحقق [٦٣و]، وينظر الموضعين الآخرين في: النص المحقق [٧١ظ، ٧٧ظ].

(٢٧) ينظر: مغني اللبيب ٣ / ١٦.

(٢٨) النص المحقق [٧٠و].

(29) البيت من (البسيط) لزياد بن منقذ العدوي في: ديوان الحماسة ٢٧٥، والزهرة ١ / ٦٤، والأشباه والنظائر، للخالدين ٢ / ١٧٥، والمصون في الأدب ٧٢، والدر الفريد ٢ / ٤٤٨، والمقاصد النحوية ١ / ٢٧١، وشرح شواهد المغني ١ / ١٣٥، وشرح أبيات مغني اللبيب ٣ / ٢٧٨.
وهو لزياد بن حَمَل في: التذييل والتكميل ٢ / ٢٤٨، والأشباه والنظائر، للخالدين ٢ / ١٧٥، والمقاصد النحوية، وشرح التصريح على التوضيح ١ / ١٠٦، وشرح شواهد المغني.
وهو للمرار بن منقذ العدوي في: شرح شواهد المغني، وشرح أبيات مغني اللبيب.
وهو بلا نسبة في: شرح ديوان الحماسة، للتبريزي ٢ / ١٥٣، وتمهيد القواعد ١ / ٥٣٨.

(30) مغني اللبيب ٢ / ٣٩٠.

(31) النص المحقق [٦٠و].

(٣٢) مغني اللبيب ٣ / ١٠٠-١٠١.

(33) النص المحقق [٧٦ظ].

(٣٤) مغني اللبيب ٢ / ٥٢٥.

(٣٥) النص المحقق [٦٧و].

(٣٦) مغني اللبيب ٣ / ١٣٧.

(٣٧) النص المحقق [٧٢ظ]، وينظر الموضع الثاني في اللوحة نفسها.

(٣٨) مغني اللبيب ٢ / ٤٨٩.

(٣٩) النص المحقق [٦٥و]، وتنظر المواضع الأخرى في: النص المحقق [٥٩ظ، ٧٢ظ].

(٤٠) مغني اللبيب ٢ / ٥١٠.

(٤١) ينظر: النص المحقق [٦٦و]، وتنظر المواضع الأخرى في: النص المحقق [٦٣ظ، ٧٨ظ].

(٤٢) البيت من (المديد) لأبي نواس، ولم أجده في ديوانه.
وهو له في: توضيح المقاصد ١ / ٢٢٩، وتمهيد القواعد ٢ / ٨، وخزانة الأدب ١ / ٣٤٦.

(٤٣) مغني اللبيب ١ / ٢٢٦.

(٤٤) النص المحقق [٦٤ظ]، وينظر المواضع الأخرى في: النص المحقق [٧٠ظ، ٧١ظ].

(٤٥) مغني اللبيب ٣ / ٦٧.

(٤٦) النص المحقق [٧٣و].

(٤٧) مغني اللبيب ٣ / ١٤١.

(48) ينظر: النص المحقق [٧٨و].

(٤٩) مغني اللبيب ٣ / ٤١-٤٢.

(٥٠) البيت من (الطويل) للفرزدق في: تمهيد القواعد ٤ / ١٦٨٢، وشرح شواهد المغني ٢ / ٥٥٧. ولم أجده في ديوانه.

(٥١) النص المحقق [٧٢و].

(٥٢) مغني اللبيب ٣ / ١٤١.

(٥٣) النص المحقق [٧٨و].